س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

المحاضـرة رقــم 03

ماهيـــــــــــة الحوكمـــــــة

سيتم التطرق في ماهية الحوكمة إلى ثلاث عناصر أساسية أولا إشكالية تحديد المفهوم، وثانيا تعريف أشهر الباحثين ، وتعاريف في المنظمات والشركات الدولية.

أولا– تحديد إشكالية المفهوم:تعددت تعاريف مصطلح الحوكمة بتعدد المهتمين بها وانتماءاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يعبر كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

أصل كلمة حوكمة: يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الاستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة **2000م**، وهو **(Governance)** باللغة الإنجليزية، يعود أصل لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة **(kubernâo)** لينتقل إلى اللغة اللاتينية القديمة تحت مصطلح **(gubernere)** والتي تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة، في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي عهدت إلى مهمته سالما، أطلق عليه التجار وخبراء البحار" القبطان المتحوكم جيدا **(good governer)** وحسب **R.Canet** فإن أصول مصطلح الحوكمة يعود إلى اللغة الفرنسية **(gouvernance)** القرن **13** كمرادف لمصطلح الحكومة **(gouvernement)** ويقصد بها في ذلك الوقت عملية قيادة شيء ما، أما في القرن **14** فقد استعملت كلمة الحكومة لتشير إلى سلطة الدولة، على عكس الحوكمة فتشير إلى كيفية الإدارة بالطريقة الصحيحة بصرف النظر عن القائم بها، ثم تطور وترعرع هذا المصطلح كما جاء بمعناه باللغة الانجليزية **(governance)** مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الانجليزي وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها ولفظها.

–الحوكمة لغة : من حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد، وفي الاصطلاح هي القواعد والإجراءات التي تتبع لضبط وتنظيم العلاقات بين ملاك الشركة وإدارتها وأصحاب المصالح فيها من أجل تحقيق كفاءة الأداء والفعالية وحفظ حقوق كل منهم وتمكينهم من الرقابة وتقييم الأداء.

تعددت التعريفات التي استعملت في ترجمة عبارة **(CORPORATE GOVERNANCE)** وجاء مجمع اللغة العربية في بيانه بتاريخ **2005/05/20** ليحسم الأمر باعتماد لفظ الحوكمة للمصطلح الانجليزي" **CORPORATE GOVERNANCE**"، وبذلك استقر رأي الاقتصاديين والخبراء على مصطلح حوكمة الشركات، أما الترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح فهي:" أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وسيتم اعتماد مصطلح حوكمة الشركات في البحث وذلك لاستخدامه الشائع في معظم الدراسات.

س1 ماستر المعامل: 01 الرصيد : 02 الحجم الساعي للسداسي 2: 21سا 00

–الحوكمة اصطلاحا : تعددت **التعاريف** المقدمة لحوكمة الشركات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية فمفهوم الحوكمة ينظر إليه بين الأوساط المهنية والأكاديمية على حد سواء كأسلوب إداري حديث يمكن عن طريقه إدارة المنشآت والمنظمات وإحكام الرقابة عليها ووضع الأطر اللازمة لتحديد العلاقات المتداخلة بين الأطراف داخل وخارج الشركات ومسؤوليات كل طرف بشكل دقيق. بحيث تنوعت لتتدخل في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. لذلك لا يوجد تعريف موحد نتيجة تداخلها في النواحي التالية :

–الناحية الرقابية :تحدد الحوكمة القواعد التي تتم بناءاً عليها إدارة المؤسسة داخليا بإشراف مجلس الإدارة، من أجل حماية المصالح التي تحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المالكين في المؤسسة، من مجلس الإدارة والاستشارات المالية للمساهمين وأصحاب المصالح، علاوة على بيان القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأمور الشركة، وهو ما يساعد على الرقابة على كفاءة الأداء، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، كما تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة عن طريق مساعدة المسؤولين في وضع إستراتيجية سليمة للمؤسسة لتخفيض المخاطر وإظهار الشفافية.

–الناحية الاقتصادية: تعمل الحوكمة على كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم مركزها التنافسي بما يمكنها من جذب مصادر التمويل اللازمة للتوسع والنمو.

–الناحية القانونية: أما من الناحية القانونية فحوكمة الشركات هي الإطار المتكامل من التشريعات والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، كما تساعد الحكومة على تقنين وتحسين الأطر القانونية للمؤسسات.

–الناحية الاجتماعية : إن الحوكمة هي سبيل التقدم لكل من الأفراد والشركات والشركات والهيئات والمجتمع بصفة عامة، وذلك لأن الشركة تعتبر النواة للاقتصاد ككل، بحيث يمتد تأثيرها ليشمل عدد كبير من فئات المجتمع.

الناحية المحاسبية: يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات من أجل حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين. وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.